

حوكمة الإنترنت والقضايا القانونية المرتبطة بها

إعداد الطالب/

سامي الصحفي

إشراف/

العام الدراسي:

٢٠٢٣

المحتويات

٣	مقدمة:
٤	مشكلة الدراسة:
٤	أهمية الدراسة:
٥	أهداف الدراسة:
٥	تساؤلات الدراسة:
٥	فروض الدراسة:
٦	الدراسات السابقة:
٧	المنطلقات النظرية للدراسة:
٨	المنهجية وطرق البحث:
٨	أدوات البحث:
٨	حدود الدراسة:
٩	المراجع:

مقدمة:

تعد حوكمة الإنترنت من أهم القضايا المعاصرة التي تؤثر بشكل مباشر على حياة الأفراد والمجتمعات والدول، فمع تزايد الاعتماد على الإنترنت في جميع جوانب الحياة، من التواصل الاجتماعي إلى الاقتصاد والتعليم والخدمات الحكومية، تبرز الحاجة الملحة إلى وضع قواعد وتنظيمات فعالة تحكم استخدام هذا الفضاء الرقمي، تشمل حوكمة الإنترنت مجموعة من المبادئ والقواعد التي تنظم كيفية إدارة وتشغيل الإنترنت وتوزيع الموارد الرقمية وتحديد حقوق وواجبات المستخدمين.

تواجه حوكمة الإنترنت تحديات قانونية متعددة، من بينها حماية الخصوصية، وأمن المعلومات، وحماية حقوق الملكية الفكرية، ومكافحة الجرائم الإلكترونية. كما تثير قضايا تتعلق بحرية التعبير والوصول إلى المعلومات، وهو ما يتطلب توازنًا دقيقًا بين الحفاظ على حقوق الأفراد وضمان الأمن الرقمي العام. بالإضافة إلى ذلك، تلعب الأبعاد الدولية دورًا كبيرًا في حوكمة الإنترنت، حيث تتطلب التعاون بين الدول والمؤسسات الدولية لوضع معايير مشتركة وتنسيق الجهود لمواجهة التحديات العابرة للحدود.

في هذه المقدمة، سنستعرض أهمية حوكمة الإنترنت وأبرز القضايا القانونية المرتبطة بها، مع التركيز على التحديات والفرص التي تطرحها هذه القضايا في السياقين المحلي والدولي. سنناقش أيضًا الدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومات والشركات والمجتمع المدني في تطوير سياسات وإجراءات فعالة لضمان إدارة الإنترنت بطريقة تحقق أقصى قدر من الفائدة للجميع مع الحفاظ على الحقوق والحريات الأساسية.

مشكلة الدراسة:

مع تزايد الاعتماد على الإنترنت في جميع جوانب الحياة اليومية والتوسع السريع في استخدام التكنولوجيا الرقمية، أصبحت قضايا حوكمة الإنترنت والتحديات القانونية المرتبطة بها أكثر تعقيداً وتشابكاً. يشمل ذلك مجموعة واسعة من المسائل، مثل حماية الخصوصية الشخصية، وأمن البيانات، وحقوق الملكية الفكرية، وحرية التعبير، والوصول إلى المعلومات، والتعامل مع الجرائم الإلكترونية. هذه التحديات تتطلب وضع سياسات وتنظيمات فعالة لضمان أن الإنترنت يُدار بطريقة تحمي حقوق المستخدمين وتضمن الأمان والاستقرار للجميع.

تكمن مشكلة الدراسة في كيفية تطوير وتطبيق إطار شامل لحوكمة الإنترنت يمكنه معالجة هذه التحديات القانونية المعقدة بفعالية. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لفهم كيف يمكن للدول والمؤسسات الدولية التعاون لتنسيق جهودها ووضع معايير مشتركة تواجه التحديات العابرة للحدود.

أهمية الدراسة:

- تساهم الدراسة في تحديد الفجوات القانونية والتنظيمية الحالية، مما يساعد على وضع سياسات وإجراءات أكثر فعالية لحوكمة الإنترنت. هذا يعزز من القدرة على مواجهة التحديات القانونية والتكنولوجية الناشئة.
- حماية حقوق الأفراد والمجتمعات من خلال التركيز على قضايا مثل الخصوصية وأمن البيانات وحقوق الملكية الفكرية، تساهم الدراسة في حماية حقوق الأفراد والمجتمعات في الفضاء الرقمي. هذا يشمل ضمان حرية التعبير والوصول إلى المعلومات، مع الحفاظ على الأمن والاستقرار.
- تبرز أهمية الدراسة في سياق الأبعاد الدولية لحوكمة الإنترنت، حيث تقدم تحليلاً لسبل التعاون بين الدول والمؤسسات الدولية. هذا يعزز من إمكانية وضع معايير وسياسات مشتركة تساعد في مواجهة التحديات العابرة للحدود بفعالية.
- تساهم الدراسة في تقديم فهم أعمق للتهديدات الأمنية في الفضاء الرقمي، مما يساعد على تطوير استراتيجيات وأدوات لمكافحة الجرائم الإلكترونية، وبالتالي حماية البنى التحتية الرقمية والمستخدمين.

أهداف الدراسة:

- تحليل الوضع الحالي لحوكمة الإنترنت وتحديد الفجوات القانونية والتنظيمية التي تحتاج إلى معالجة.
- دراسة التحديات القانونية المتعلقة بحماية الخصوصية، وأمن المعلومات، وحقوق الملكية الفكرية، وحرية التعبير والوصول إلى المعلومات.
- فحص الأبعاد الدولية لحوكمة الإنترنت وتحليل سبل التعاون بين الدول والمؤسسات الدولية لوضع معايير وسياسات مشتركة.

تساؤلات الدراسة

- ما هي الفجوات القانونية والتنظيمية الحالية في حوكمة الإنترنت؟
- كيف يمكن معالجة قضايا الخصوصية وأمن المعلومات في سياق حوكمة الإنترنت؟
- ما هي التحديات المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية في الفضاء الرقمي؟
- كيف يمكن التوازن بين حرية التعبير وحماية الأمن الرقمي؟
- ما هي سبل التعاون الدولي في حوكمة الإنترنت؟

فروض الدراسة:

١. تفرض الدراسة أن هناك فجوات قانونية وتنظيمية مهمة في الإطار الحالي لحوكمة الإنترنت تحتاج إلى معالجة لتحسين الإدارة والأمن في الفضاء الرقمي.
٢. تفترض الدراسة أن القوانين والسياسات الحالية غير كافية لحماية الخصوصية وأمن المعلومات على الإنترنت، وتحتاج إلى تطوير لتلبية التحديات الجديدة.
٣. تفرض الدراسة أن هناك تحديات كبيرة في حماية حقوق الملكية الفكرية على الإنترنت، نتيجة للتوسع السريع في استخدام التكنولوجيا الرقمية ووجود ثغرات في التشريعات الحالية.
٤. تفترض الدراسة أن تحقيق التوازن بين حرية التعبير وحماية الأمن الرقمي يتطلب استراتيجيات متكاملة تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأفراد ومتطلبات الأمن.

الدراسات السابقة:

١. على مال الله السندي. (٢٠١٩). حوكمة أمن المعلومات ودورها في تخفيض مخاطر نظم المعلومات المحاسبية

الإلكترونية.

الهدف: استكشاف دور حوكمة أمن المعلومات في تخفيض مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، مع التركيز على كيفية تحسين الأمان وتقليل الفجوات الأمنية التي يمكن أن تؤثر على دقة وموثوقية البيانات المحاسبية. منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من خلال استبيانات ومقابلات مع خبراء في مجال أمن المعلومات والمحاسبة. تم تحليل البيانات باستخدام الإحصاءات الوصفية والاستدلالية لتحديد العلاقة بين حوكمة أمن المعلومات وتقليل المخاطر.

النتيجة: أظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية قوية بين تطبيق مبادئ حوكمة أمن المعلومات وتقليل مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية. ووجدت الدراسة أن الشركات التي تطبق حوكمة أمن المعلومات بشكل فعال تقلل من احتمالية حدوث الثغرات الأمنية وتزيد من دقة البيانات المحاسبية.

التوصية: أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الوعي بأهمية حوكمة أمن المعلومات بين الشركات والمؤسسات، وتبني استراتيجيات فعالة لتحسين الأمان في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، بما في ذلك التدريب المستمر للموظفين وتحديث الأنظمة الأمنية بانتظام (السندي، ٢٠١٩).

٢. محمد مصطفى. (٢٠١٨). نحو حوكمة تكنولوجيا المعلومات بالاعتماد على مجالاتها الاستراتيجية. جامعة الموصل.

الهدف: تقديم إطار شامل لحوكمة تكنولوجيا المعلومات يعتمد على المجالات الاستراتيجية الرئيسية التي يمكن أن تؤثر على نجاح حوكمة تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج المقارن حيث تم تحليل الأطر النظرية المختلفة لحوكمة تكنولوجيا المعلومات ومقارنتها بمجموعة من الحالات العملية في مؤسسات متعددة. تم جمع البيانات من خلال مراجعة الأدبيات والمقابلات مع مديري تكنولوجيا المعلومات والخبراء الاستراتيجيين في المؤسسات.

النتيجة: وجدت الدراسة أن تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات بشكل استراتيجي يؤدي إلى تحسين أداء المؤسسات وزيادة كفاءتها. كما تبين أن التكامل بين الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة وإدارة تكنولوجيا المعلومات يسهم بشكل كبير في تحقيق النجاح المؤسسي.

التوصية: تركز المؤسسات على تطوير خطط حوكمة تكنولوجيا المعلومات التي تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية العامة للمؤسسة، كما يجب على المؤسسات تعزيز التعاون بين فرق تكنولوجيا المعلومات والإدارات الأخرى لضمان تنفيذ فعال لهذه الخطط. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على المؤسسات الاستثمار في التدريب والتطوير المستمر لموظفي تكنولوجيا المعلومات لضمان تبني أفضل الممارسات الحديثة في حوكمة تكنولوجيا المعلومات (مصطفى، ٢٠١٨).

المنطلقات النظرية للدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المنطلقات النظرية التي تشكل الأساس العلمي والفكري لتحليل حوكمة الإنترنت والقضايا القانونية المرتبطة بها. هذه المنطلقات تساعد في فهم السياقات المختلفة وتوجيه البحث نحو تحقيق أهدافه. تشمل المنطلقات النظرية الأساسية للدراسة ما يلي:

١. النظرية التنظيمية (Regulatory Theory):

- تهتم هذه النظرية بدراسة كيفية تنظيم وتوجيه الأنشطة البشرية والتكنولوجية من خلال القوانين والسياسات والإجراءات. تعتبر هذه النظرية أساسية لفهم الإطار التنظيمي لحوكمة الإنترنت وكيفية تطويره لمواجهة التحديات القانونية والتكنولوجية.

٢. نظرية الحقوق الرقمية (Digital Rights Theory):

- تركز هذه النظرية على فكرة أن للأفراد حقوقاً رقمية يجب حمايتها، مثل الخصوصية وحرية التعبير والوصول إلى المعلومات. تساعد هذه النظرية في تحليل القضايا القانونية المرتبطة بحوكمة الإنترنت من منظور حقوق الإنسان.

٣. نظرية الأمن السيبراني (Cybersecurity Theory):

- تهدف هذه النظرية إلى فهم التهديدات الأمنية في الفضاء الرقمي وكيفية مواجهتها من خلال سياسات وإجراءات فعالة. توفر هذه النظرية إطاراً لتحليل قضايا أمن المعلومات والجرائم الإلكترونية في سياق حوكمة الإنترنت.

المنهجية وطرق البحث:

١. المنهج الوصفي التحليلي يتضمن ذلك وصف الوضع الحالي لحوكمة الإنترنت والقضايا القانونية المرتبطة بها، بما في ذلك تحليل القوانين والسياسات الحالية، وتحليل البيانات الوصفية لفهم الاتجاهات الحالية وتحديد الفجوات والتحديات.

٢. جمع البيانات

البيانات الثانوية: استخدام مصادر البيانات الثانوية مثل الدراسات السابقة، التقارير الرسمية، الوثائق القانونية، والمقالات العلمية.

البيانات الأولية: جمع البيانات الأولية من خلال المقابلات والاستبيانات مع الخبراء والممارسين في مجال حوكمة الإنترنت والقانون.

أدوات البحث

الاستبيانات: تصميم استبيانات لجمع بيانات كمية من مجموعة متنوعة من المشاركين، بما في ذلك المستخدمين العاديين والخبراء.

تحليل البيانات

التحليل الكمي: تحليل الاستبيانات باستخدام الإحصاءات الوصفية والاستدلالية لفهم الاتجاهات وتقديم توصيات قائمة على البيانات.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: التعرف على اثر حوكمة الانترنت والقضايا القانونية المرتبطة بها.

الحدود الزمانية: ٢٠٢٤

الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية

المراجع:

١. علي مالي الله السندي. (٢٠١٩). حوكمة أمن المعلومات ودورها في تخفيض مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.
٢. محمد فوزي. (٢٠٢١). أثر تفعيل حوكمة تكنولوجيا المعلومات في ظل إستراتيجيات الرقمنة على الحد من مخاطر الهجمات السيبرانية بالبيئة المصرية. المؤتمر الدولي الثالث، الرقمنة وضمان جودة التعليم العالي، جامعة مدينة السادات .
٣. محمد مصطفى. (٢٠١٨). نحو حوكمة تكنولوجيا المعلومات بالاعتماد على مجالاتها الاستراتيجية. جامعة الموصل.
٤. موفق عبد الملك. (٢٠٢١). حوكمة تكنولوجيا المعلومات في المكتبات الجامعية بين الواقع والمأمول.
٥. يسرا شعبان. (٢٠٢٢). حوكمة الذكاء الاصطناعي ضمن أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان.